

الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير

Democratic Vulnerability in the Arab World: The Fragile State and the Prohibition of Change

سفيان فوكة*

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/07 تاريخ القبول: 2020/04/28 تاريخ النشر: 2020/06/02

ملخص:

بعد نحو العشرية من الحراك العربي تستمر المنطقة في التراجع من حيث معدلات الديمقراطية والحرية لتتحول بعض دولها إلى بؤر توتر تهدد الأمن والسلم العالميين، لقد بات جليا استمرار الممانعة العربية للديمقراطية وهو ما يقتضي البحث عن الأسباب التي تجعل من الحراك العربي عاجزا في تجاوز الدولة الهشة وتحقيق الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية، والتي يعود بعضها إلى النشأة العسيرة لظاهرة الدولة بينما يمتد أغلبها بعد هذه النشأة ليتخلل مختلف مراحلها من ديمومة الشح الديمقراطي وأزمات الشرعية وانتقال السلطة وفتور الحياة السياسية ووهن الحياة الدستورية وغلبة السلطة التنفيذية.

كلمات مفتاحية: الدولة الهشة، المنطقة العربية، التحول الديمقراطي، انتقال السلطة، الازمات السياسية.

Abstract:

After a decade of the Arab Hirak, the region continues to degrade in terms of democracy and freedom; its countries are turning into hotbeds of tension that threaten world peace and security. It has become obvious that the resistance to democracy continues and what is needed is to find the reasons that prevent the Arab world from overcoming the fragile state and from making the transition to democratic systems of government, some of which date back to the difficult emergence of the state phenomenon and the various crises that followed it.

Keywords: Fragile state, Arab region, democratization, transfer of power, political crises.

- مقدمة :

شهدت المنطقة العربية بعد عقود من حكم الاستبداد والتسلط والجمود السياسي حركات شعبية أرادت تغيير نظم الحكم واقامة أنظمة ديمقراطية حرة على غرار العديد من مناطق العالم التي عاشت انحصار الشمولية وتوسع المد الديمقراطي، فمع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في تونس شهر ديسمبر العام 2010، وسقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي منتصف يناير 2011، انتقلت موجة الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى؛ ليفترض أن المنطقة ستشهد موجة من التحوُّل التاريخي الى الديمقراطية شبيهة بتلك التي عرفها العالم عامي 1974 و1990 والتي أُطلق عليها "الموجة الثالثة للديمقراطية"، لكن لم يكن للأمر نفس المآلات.

بعد حوالي العشرية من حراك الشارع العربي لم تبرح المنطقة مكانها في مؤشرات الديمقراطية والحرية والشفافية ومدركات الفساد بل ان بعض دولها قد تراجع وانهار ليصنف مع الدول الفاشلة وليتحول لبؤر توتر تهدد الامن والسلم العالميين. فلما يعجز الحراك العربي في تجاوز الدولة الهشة وتحقيق الانتقال الى أنظمة حكم ديمقراطية حرة؟

وسيتم الاجابة على هذه الاشكالية من خلال عناصر الدراسة التالية:

- غياب الديمقراطية كخلفية للحراك العربي؛
- صعوبة المؤسسة في الدولة العربية الحديثة؛
- أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية؛
- طرق انتقال السلطة في المنطقة العربية؛
- العزوف السياسي وضعف المشاركة؛
- أزمة الدساتير وقوة السلطة التنفيذية؛

2. غياب الديمقراطية كخلفية للحراك العربي

لم يعد خافيا أن غياب الديمقراطية وتدني مستوى الحريات ومصادرة الحقوق في المنطقة العربية قد شكل المنطلقات الاساسية لمرحلة الحراك الذي استهدف تحييد النخب

التقليدية الحاكمة التي عمرت في الحكم طويلا دون ان تنجح في اقامة دولة الحق والقانون ودون خلق أدنى الفرص الاقتصادية والتنموية.

عند النظر في التوزيع الجغرافي للديمقراطية حتى مطلع العام 2012 كما يوضح (الجدول رقم 01)، وعند المقارنة بين الأقاليم السبعة في العالم؛ نجد أن المنطقة العربية كانت أكثر مناطق العالم فقرا في ديمقراطية؛ إذ أن المعدل العام في العالم حتى نهاية العام 2011 كان (5,49) من (10)، وقد حقق العالم العربي (3,62) من (10)، أي أنها نتيجة أقل بنسبة (18,7%) عن المعدل العالمي، كما تم تصنيف 15 دولة عربية على أنها سلطوية تمامًا من بين 20 دولة (أي بنسبة 75%)، مقابل 23 نظامًا سلطويًا من أصل 44 دولة في إفريقيا غير العربية (أي بنسبة 52,3%)⁽¹⁾.

الجدول 1: يوضح تدني مستوى الديمقراطية قبيل حراك المنطقة العربية مقارنة بباقي العالم

الترتيب	الاقليم	2006	2008	2010	2011
01	امريكا الشمالية	8,64	8,64	8,63	8,59
02	اوروبيا الغربية	8,60	8,61	8,45	8,40
03	امريكا اللاتينية والكرايبي	6,37	6,43	6,37	6,35
04	اسيا وأستراليا	5,44	5,58	5,53	5,51
05	اوروبيا الشرقية والوسطى	5,76	5,67	5,55	5,50
06	جنوب الصحراء الافريقية	4,24	4,28	4,23	4,32
07	الشرق الأوسط	3,53	3,54	3,43	3,62
08	العالم	5,52	5,55	5,46	5,49

المصدر: وليد عبد الحي، المرجع نفسه.

استنادا الى مؤشر هشاشة الدول وفشلها الذي يصدره "صندوق السلام" (The Fund for Peace) بالاشتراك مع "مجلة السياسة الخارجية الأمريكية" (Foreign Policy) المختصة بتقدير حالة الدول في مسألة القلق الأمني وتدني مستويات الخدمات وما يحصل فيها من نزاعات؛ فإننا نجد أن الدول العربية قد تصدرت الدول الفاشلة باحتلالها رأس هذه القائمة العام 2013 مع بدايات الحراك (انظر الجدول رقم 02) وأنها لا تزال من ضمن أكثر الدول

هشاشة العام 2019 رغم مضي قرابة العشرية ما يؤكد استمرار ممانعة الديمقراطية في المنطقة.

تستند هذه التقارير في تقييمها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، والعوامل التي تستند إليها في التقييم هي "الضغوط الديموغرافية واللاجئين والتظلمات الجماعية والهجرة غير الشرعية والتنمية المتفاوتة والعجز الاقتصادي وعدم الشرعية الدولية والخدمات العامة وحقوق الانسان والأجهزة الأمنية والنخب الحزبية والتدخلات الأجنبية والتهديدات الأمنية والتدهور الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان، ويعرف التقرير "الدولة الفاشلة" على أنها⁽²⁾: "الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها وعادة ما تلجأ للقوة وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة".

الجدول 2: بوضوح قائمة الدول العربية الأكثر فشلا العام 2013

الدولة	التصنيف العربي	التصنيف الدولي
الصومال	1	1
السودان	2	3
اليمن	3	6
العراق	4	11
سوريا	5	21
مصر	6	34
لبنان	7	46
ليبيا	8	54
الجزائر	9	73
تونس	10	83
الأردن	11	87
المغرب	12	93

المصدر: من اعداد الباحث الاعتماد على مؤشر الدول الفاشلة للعام 2013، منشور في:

FFP ; The Failed States Index 2013 : <http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable>

كما يحدد لنا مؤشر الدول الهشة في العالم للعام 2019 استمرارية الوضعية المزرية للدولة العربية الي لم تحقق اي تقدم في البناء الديمقراطي (انظر الجدول 03)، ورغم سوء الأوضاع في أماكن عديدة حول العالم حلت معظم الدول العربية في مراتب متقدمة على مؤشر الدول الهشة لعام 2019.

ان أزمة الديمقراطية في المنطقة العربية اقترنت دون شك بأزمة الدولة والتي قد تعددت وتشابكت روافدها؛ فرغم حداثة نشأتها* واجهت الدول العربية مختلف أزمات التنمية السياسية، من أزمة الهوية بمعنى العجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، الى أزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها وتطبيق قوانينها، فأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين للإسهام في عملية صنع القرار وأزمة التوزيع بمعنى العدالة في تقسيم الموارد بين المواطنين أو بين الأقاليم، وأخيرا أزمة الشرعية التي تأتي كمحصلة للأزمات السابقة⁽³⁾، كما أن "الارتباط الوثيق بين حرية الرأي والتعبير والتحول الديمقراطي، يجعل التعددية السياسية والفكرية مستحيلة من دون إطلاق تلك الحرية التي تعتبر من مكونات النظام الديمقراطي، ومن خلال ذلك وحده يمكن التعبير عن الإرادة الحرة للمواطن وعن الإرادة العامة للمجتمع، من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق الانتخابات؛ فتحقيق حالة التعددية مرهون بإطلاق حرية التعبير والحوار والاجتماع، وحرية الرأي والرأي الآخر"⁽⁴⁾.

الجدول 3: يوضح الدول العربية الاكثر هشاشة في العالم 2019

الدولة	التصنيف العربي	التصنيف الدولي	درجة التحذير
اليمن	1	1	قصوى
الصومال	2	2	قصوى
سوريا	3	4	قصوى
السودان	4	8	قصوى
العراق	5	13	قصوى
ليبيا	6	28	قصوى
موريتانيا	7	31	قصوى
مصر	8	34	قصوى
جيبوتي	9	43	قصوى
لبنان	10	44	قصوى
الأردن	11	69	قصوى

المصدر: من اعداد الباحث الاعتماد على FFP ; The Fragile States Index 2019

<https://fundforpeace.org/2019/04/10/fragile-states-index-2019>

وفي سياق تحليل أسباب أزمة الدولة العربية التي انتهت إلى التسلطية رغم حداثتها فان الانطلاق لابد ان يكون من قراءة تاريخيتها وظروف نشأتها والعوامل التي تأثرت بها تلك النشأة.

3. صعوبة المؤسسة في الدولة العربية الحديثة

حسب "عبد الاله بلقزيز" فإن الدولة العربية المعاصرة لم تنشأ في محيطها الاجتماعي نشأة طبيعية بل خرجت إلى الوجود بفعل العملية الاستعمارية العنيفة التي تعرضت لها الأمة العربية، فأسباب تكوّن وتطور نموذج الدولة الحالي لم تكن له نظائر في التجربة السياسية العربية السابقة؛ وما الدولة التي عرفتها المجتمعات العربية بعد تحقيق الاستقلال السياسي إلا وراثته لدولة الاحتلال في تنظيمها فلم تكن نتيجة طبيعية لتفكك بني النظام السياسي السلطاني التقليدي، او تجاوزا تاريخيا لبني العصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية⁽⁵⁾.

تنشأ المعضلة العربية المفسرة للتخلف السياسي من الميزة التاريخية المتمثلة في غياب الدولة في المرحلة السابقة بسبب الاستعمار، في هذه الحالة فانه لا مناص من كون السلطة هي المنشئة للدولة وهي التي تبنيها ومؤسساتها والنتيجة المنطقية هي أن تهديد هذه السلطة هو تهديد للدولة ذاتها وعليه فالمطالبة بالتداول على السلطة غير ممكن⁽⁶⁾، وذلك يقتضي الدعوة

للكف عن المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسي في انتظار نضج الدولة ومؤسساتها وهذا معناه كذلك انغلاق المجال السياسي ومنع ظهور نخب سياسية جديدة⁽⁷⁾، وذلك ما أثر حتما على هذه الانظمة التي لم تستطع تجديد شرعيتها السياسية مع ظهور اجيال جديدة من العرب ذات مطالب معولة.

أما النخب التي تسلمت هذه الدولة في معظمها انفصلت عن محيطها الاجتماعي ثقافيا وقيما أولا ثم فشلت في تحقيق وعودها والتزاماتها الداخلية والخارجية ثانيا؛ ما جعل دولة الاستقلال تدخل أزمة سياسية واقتصادية تضطرها امام المطالب الشعبية للجوء الى اسلوب القمع، وهكذا انهمكت النخبة العربية في الحفاظ على السلطة والصراع حولها، كما أن فقدانها للشرعية يجعلها في مواجهة مع القوى السياسية الاخرى فهي لا تصل الى السلطة لكونها نخبة المجتمع انما تصل اليها بالوراثة او الانقلابات العسكرية اذ تسعى حين ذلك لشرعنة وجودها معتمدة على الجيش والأمن للبقاء في السلطة⁽⁸⁾.

يمكن القول أن الدولة العربية نشأت نشأة فوقية وليست نتاجا طبيعيا لمعطيات البنية الاجتماعية، ولم تكن امتدادا اصيلا للتجربة السياسية العربية التاريخية او افراز لها، فهي:

- من الناحية الاجتماعية: لم يكن ظهورها نتاجا لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في صورة تجميعية جديدة، بل كان ظهورا مصطنعا وهامشيا فهذه الدولة ولدت بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفها ولم تستطع كسب الشرعية.

- من الناحية السياسية: قام مشروع الدولة القطرية برأي "محمد جابر الانصاري" لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسساتي وإداري ولم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية دون وجود ركائز تذكر لدولة فاعلة، حيث باشرت الدولة بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل ترسيخ مؤسساتها الاخرى من مجالس وهيئات، بمعنى انها بدأت بالسلطة قبل الدولة حيث مازالت عملية تأسيس الدولة مستمرة بين أقطار سبقت تاريخيا وأخرى لحقت بها مؤخرا⁽⁹⁾.

- من الناحية المؤسساتية: ورثت دولة الاستقلال بعض مؤسسات العهد الاستعماري فمؤسساتها القانونية والسياسية برأي "على الدين هلال" لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلي طبيعي ولكنها غالبا جاءت مقتبسة عن أصل أجنبي، وفي كثير من الاحيان صاحب تكوين الدولة استخدام القوة، وكثير من مؤسسات الدولة وطرق تنظيمها تم الاحتفاظ بها دون تغيير يذكر

بعد الاستقلال، كما تم ابقاء وتطوير بعض اجهزة النظام التقليدي، فمع الاستقلال السياسي كان هناك جهاز اداري في كل الاقطار العربية كنواة مؤسسية لبناء الدولة في العقود التي تلت ذلك، وكان جهازا هجيناً يحمل بصمات المجتمع التقليدي وملامح الاصلاحات الحديثة معاً، وتواصلت عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة من جيش وأمن داخلي وهو ما حرصت عليه السلطات الحاكمة لتكريس مؤسسات السيادة⁽¹⁰⁾، وفي مواجهة قوى المعارضة عمدت الدولة العربية الى تحصين نفسها بالأجهزة القمعية، إلا ان قوة هذ الأجهزة لم تدعم شرعيتها⁽¹¹⁾.
هكذا وجدت الدولة العربية نفسها أمام موقف متأزم بين الرفض لوجودها والطعن بشرعيتها من طرف القوى الاجتماعية المختلفة، فاعتبارات النشأة الخاصة كان لها انعكاساتها الواضحة على علاقات هذه الدولة بمحيطها الاجتماعي.

4. أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

يرى "موريس ديفرجيه" ان الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وهيكلها وتركيبها وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، فالشرعية ليست أكثر من مجموعة معتقدات يختلف معناها ومضمونها باختلاف البلدان والأزمات⁽¹²⁾، ان شرعية السلطة تستمد من رضا الشعب حيث تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على التفاعل وتبادل الرأي وهذا التكامل غائب عن التجربة العربية الحديثة، ففي هذه المسألة وقبل قرابة الاربعة عقود كتب الباحث الأمريكي "مايكل هدسون" (Michael c.Hudson) ما يلي⁽¹³⁾:

"الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في العالم العربي المعاصر ففقدانها يفسر الى حد كبير الطبيعة المتقلبة للسياسة العربية والطابع الاستبدادي وغير المستقر لكل السلطات العربية الراهنة، وعلى السياسيين العرب اذن أن يتحركوا في بيئة سياسية شرعية".

والواقع أنه حين حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي، فان النخبة التي تسلمت السلطة لم تكن قد حسمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه؛ فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إلى الإسلام أو إلى الانتساب إلى أصول شريفة أو حاول أن يبعثه من جديد، وبعضها الآخر حاول أن يتخذ العقلانية القانونية الدستورية مصدراً للشرعية والتي تمثل في الشكل الليبرالي والبرلماني والجمهوري وبعضها الآخر حاول أن يوفق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية، وبعضها استند إلى

شرعية ثورية قائمة على القيادة الكاريزمية الملهمة⁽¹⁴⁾، وفي الأنظمة الحالية الموجودة على مستوى الساحة السياسية العربية نجد ثمانية أنظمة ملكية وثلاثة عشر نظاما جمهوريا، وهما على النحو التالي:

-النظم الملكية العربية: وتعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبلي أو على البعدين معا فهناك نظامان ملكيان "الأردني" و"المغربي" يستمدان شرعيتها من صفة نسبهما إلى أهل البيت ونظامان يستمدان شرعيتها من مذهبين دينين هما: النظام "السعودي" حيث يسود المذهب "الحنبلي- الوهابي"؛ والنظام العماني المستند إلى المذهب "الإياضي"، أما باقي الأنظمة الملكية في أقطار الخليج فستمد شرعيتها التقليدية تاريخيا من مصدر قبلي هو غلبة قبيلة بعينها على غيرها من القبائل المجاورة⁽¹⁵⁾، ولقد أدركت معظم هذه الأنظمة الملكية أن الشرعية التقليدية مهمة ولكنها غير كافية، فحاولت تدعيم هذا المصدر إما بمصادر إضافية للشرعية وإما بزيادة الفعالية.

النظم الجمهورية العربية: هناك ثلاثة عشر نظاما جمهوريا في العالم العربي بعضها ولد مع الاستقلال، وبعضها ألغى النظام الملكي بعد سنوات من الاستقلال من خلال الانقلاب أو الثورة وكل هذه الأنظمة باستثناء "لبنان" ادعت أنها تقدمية أو ثورية وانها لا تستمد شرعيتها من مصدر تقليدي أو مصدر عقلائي ليبرالي بل استمدت شرعيتها من أيولوجية ثورية أو قيادة كاريزمية ملهمة أو منهما معا، ويمكن القول انه في فترة المد القومي وخاصة في مرحلة الناصرية اكتسبت هذه الإيديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية وكانت أساسا قويا لإضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة التي تبنتها في الخمسينات والستينات، غير أن موجة التأييد لهذه الأنظمة قد تراجعت بعد هزيمة 1967، فبعض الأنظمة الجمهورية تستند إلى أيولوجية ثورية، وانتكاسة هذه الأنظمة جعل مصدر شرعيتها الثورية من غير مضمون حقيقي؛ وبدلا من أن تعيد بناء هذه الشرعية على أسس ديمقراطية لجأت إلى أساليب أخرى ملء هذا الفراغ؛ من هذه الوسائل⁽¹⁶⁾:

- احتكار وسائل الاعلام واستخدامها في إثارة مخاوف الناس من أي منافسين على السلطة، مع تضخيم المنجزات من خلال احتكار هذه الوسائل الاعلامية.
- استخدام وسائل القمع في مواجهة المعارضة واضعافها.

وإذا كان ما يميز الأنظمة الملكية مقابل الجمهورية كونها أكثر استقرارا عكس الأنظمة الجمهورية؛ فإن دول الخليج العربي ليست بالضرورة دول مؤسسات وتظل أقرب إلى الممارسات التقليدية⁽¹⁷⁾، وحتى ولو نفترض قدرا من الديمقراطية فإن حجم المشاركة السياسية والقدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي من خلال الوصول إلى المجالس النيابية المختلفة والمشاركة في أجهزة الإدارة والتشريع، فإننا نجد ان اكثرية النواب هم مشايخ القبائل وأبنائهم⁽¹⁸⁾. أما الأنظمة الجمهورية فتدعي في المقابل بأنها عقلانية وان مصادر حكمها قد جاءت عن طريق الشعب على الرغم من تعدد أشكال وصيغ ممارسة السلطة ضمن هذه النماذج من الحكم إلا أن السلطة غالبا ما تحرك من قبل مجلس قيادة الثورة أو جبهة وطنية أو حزب واحد وغيرها، وكثيرا ما يرافق صيغ الحكم هذه أجهزة تشريعية مثل المجالس النيابية أو المجالس المحلية أو غير ذلك والتي يتم الوصول إليها عن طريق انتخابات تجري في حدود ما تراه السلطة مناسبة لظروف مجتمعاتها ضمن فترة تاريخية معينة.

إن مختلف البرامج التي طرحتها هذه الأنظمة في تسويقها للديمقراطية كانت في اغلبها مجرد شعارات غرضها الوصول إلى السلطة او الحفاظ عليها؛ بذلك صار مؤكدا أن معظم الشعارات الديمقراطية التي طرحت في البلاد العربية سواء في النظم الجمهورية ام الملكية بقيت مجرد شعارات ولم تستطع أن تمارس فعلها في الميدان لأسباب عديدة على رأسها:

- عجز القوى المتصارعة عن حل التناقضات الاجتماعية والعرقية والطائفية الراسخة بفعل روايب تاريخية في بعض المجتمعات العربية وربما سعت للحفاظ عليها.
- بقاء النخب الحاكمة في هذه الأنظمة تابع لقوى خارجية تحركها على حساب مصالح الشعوب العربية وطموحاتها.
- تغييب دور الجماهير عن المشاركة في قيادة الدولة والمجتمع والعمل؛ مع عدم العمل على جعل المشاركة السياسية تقتصر على أساس طائفي أو عرقي أو قبلي.

بذلك تبقى فرضية "هدسون" قائمة الى غاية اليوم، فمقولته المذكورة سابقا اكثر انطباقا على الدولة العربية في وقتنا الحالي، ذلك أن احد اهم اسباب أزمة الدولة العربية يتعلق بأزمة الشرعية التي عانت منها منذ نشأتها فضلا عن كون الدولة في هذه البلدان اصبحت حقيقة واقعة بغض النظر عن رضى مواطنيها او عدمه، وإذا كان الباحثون في مصادر

الشرعية يرجعون الى اجتهادات "ماكس فيبر" (1864-1929) (Max Weber) التي تحصرها في التقليدية والكاريزمية والعقلانية فان كل هذه المصادر اما غائبة اصلا في الواقع العربي كالعقلانية؛ او ان ما وجد منها في فترات سابقة قد تآكل اي ذلك النمط المبني على التقاليد والكاريزما.

يتوجب أن تقوم الشرعية على نوع من الثقافة السياسية والوعي الوطني الذي يدخل في قناعة الفرد أولا وليس فقط قبوله للسلطة العليا للحكم وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته ولبادئه الخاصة، بيد أن مثل هذه الشرعية غير متوفرة لأغلبية أنظمة الحكم العربية، ولذلك تشعر هذه الأنظمة بالقلق فتمارس الاستعمال التعسفي للقوة في مواجهة أي معارضة، وفي الوقت نفسه تستخدم سبلا متعددة لدعم شرعيتها محاولة استيعاب بعض صور المعارضة⁽¹⁹⁾.

5. طرق انتقال السلطة في المنطقة العربية

التداول على السلطة هو أحد معايير وجود نظام ديمقراطي وطريقة انتقالها يعد مؤشرا هاما لمعرفة طبيعة النظام السياسي من ناحية توافقه مع القيم الديمقراطية أو الابتعاد عنها، تاريخيا شكلت مسألة انتقال السلطة في العالم العربي معضلة صَعَبَ حلها؛ ومن منطلق أسلوب الجبر والاكراه في انتقال السلطة فالملاحظ أنه فقد تم في كل من مصر واليمن والعراق وليبيا القضاء على النظام الملكي وتأسيس نظم جمهورية ثورية، بينما كانت انقلابات السودان والجزائر وسوريا داخل نظم جمهورية، وفي النظم الملكية لم يمنع النظام الوراثي في انتقال السلطة حدوث حالات عزل وعنق وقوة رافقت الانتقال، ومن الملاحظ بصفة عامة أن الآليات القائمة على الجبر والإكراه مألوفة في النظم السياسية العربية حيث عادة ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة أو بالاغتيال أو بالإجبار على ترك موقعه.

من الملفت للانتباه أن الانقلابات في العالم العربي كأسلوب لانتقال السلطة ينظر إليها من قبل متبنينها على أنها انقلاب على وضع غير عادي ليصير الانقلاب في حد ذاته هو الأمر العادي بينما العكس هو الصحيح، لتصبح الانقلابات مسلكا طبيعيا في تطور الأنظمة السياسية العربية⁽²⁰⁾، ولم تكن ظاهرة عسكرية الحكم بعيدة عن العالم العربي؛ بيد أن عملية إخراج الجيش من المعادلة السياسية هي محاولة صعبة بانتظار أن يتم بناء مؤسسات المجتمع المدني واعتماد التعددية وإصلاح الأنظمة الانتخابية واحترام الحريات والحقوق، لقد تحول الجيش في

معظم الدول العربية إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم وأضحت مهمته الرئيسة أمنية داخلية، لقد استمد هذا الدور من خلال التطور التاريخي للمنطقة من موجات الاحتلال إلى الصراعات العربية - العربية فتصاعد المد الإرهابي.

من ناحية أخرى وإذا كان توريث الحكم منطقياً في النظم الملكية وفقاً لطريقة وراثية العرش فإن الأمر يبدو غريباً في النظم الجمهورية، لقد وصل بعض رؤساء الجمهوريات العربية إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري حيث كانت بداية النظام الجمهوري محل النظم الملكية سابقاً أي مصر والعراق واليمن وليبيا، أو التحول نحو نظام بقيادات عسكرية في النظم الجمهورية كالحالة السورية والجزائرية والسودانية، وشغل قائد الانقلاب أو أحد قادته منصب رئيس مجلس قيادة الثورة أو مجلس الإنقاذ ثم منصب رئيس الجمهورية بعد إجراء انتخابات صورية على شخص المرشح الوحيد، وفي حالات أخرى انتقلت السلطة إلى شخص آخر بعد وفاة قائد الانقلاب الأول أو إطاحته بانقلاب آخر، فيبدو أن الحكم يتوارث بالانقلاب في الجمهوريات، وقد شكلت سوريا أول خطوة علنية في توريث الحكم في النظم الجمهورية بصورة جديدة وهي انتقال منصب الرئاسة من الأب إلى الابن وهو ما كان متوقفاً أن يتكرر في الحالة المصرية والليبية.

عموماً يمكن احصاء في خصوص شكل ونمط انتقال السلطة في العالم العربي في الفترة الممتدة ما بين سنة 1950 وسنة 2010 احدى وتسعون حالة لتترك السلطة موزعة على عدة اشكال، وهي ست وأربعون حالة عزل بالقوة منها ثلاث حالات فقط في النظم الوراثية والباقي في النظم الجمهورية، تلتها الوفاة الطبيعية بسبعة عشر حالة منها اربعة عشر في النظم الوراثية وثلاث حالات في النظم الجمهورية، وتساورت حالات الاعفاء من المنصب مع حالات الاغتيال والقتل بعشر حالات لكلا الشكلين، وتركزت حالات الاعفاء من المنصب في لبنان بست حالات وحالة واحدة في الجزائر وثلاث في النظم الوراثية وهي الاردن والكويت والسعودية، كما تركزت بدورها حالات الاغتيال في النظم الجمهورية التي عرفت ثمان حالات، كما عرفت البلاد العربية خمس حالات تنازل عن السلطة، حالتين منها في قطر وحالتين بسبب الوحدة بين مصر وسوريا واليمن الجنوبي مع الشمالي وحالة واحدة في السودان، كما توجد حالتا استقالة لا يمكن فهمهما بمعزل عن الضغوط السياسية⁽²¹⁾.

كما شهدت المنطقة العربية منعطفًا سياسيًا بارزًا في انتقال السلطة منذ نهاية العام 2010 وهو ما عرف حينها بالربيع العربي حيث أطيح بحكم "زين العابدين بن علي" في تونس و"حسني مبارك" في مصر و"معمر القذافي" في ليبيا و"علي عبد الله صالح" في اليمن، والمعلوم أنه ومن ناحية الاستمرار في الحكم وحتى بداية ما عرف بالربيع العربي ظل تداول السلطة في العالم العربي غير قائم على أسس سليمة؛ فالدولة العبرية منذ 1948 عرفت لغاية العام 2007 تسعة رؤساء، بينما بقي العالم العربي بعيدًا كل البعد عن هذا التداول، فالعقيد "معمر القذافي" (1943-2011) بقي في السلطة منذ العام 1968 حتى أطيح به العام 2011، والرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" استمر في السلطة من العام 1978 حتى أطيح به العام 2012، ورئيس مصر "محمد حسني مبارك" حكم منذ العام 1981 حتى أسقط العام 2011 علما أنه حكم مصر ثلاثون سنة مع محاولة توريث الحكم، ورئيس تونس "زين العابدين بن علي" استمر في السلطة من عام 1987 حتى أطيح به عام 2011؛ مع الإشارة أنه في تونس لم يتداول علي السلطة خلال 64 سنة سوى رئيسين وهما "الحبيب بورقيبة" (1903-2000) و"بن علي"، وحتى في المجتمعات العربية التي تبدو أنها أكثر ديمقراطية فإن تحليل واقعها يفيد أن مغادرة السلطة غالبًا ما كان فيها بالإكراه وتحت ضغط جماعات خفية من داخل السلطة⁽²²⁾.

6. العزوف السياسي وضعف المشاركة

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة بارزة في العمل التنموي عامة، والعمل السياسي بوجه خاص، وتتداخل مع سائر جوانب عملية التنمية وتتخلل مراحلها وأبعادها، وهذا يعني أن المشاركة السياسية في أبسط معانيها هي أي فعل طوعي يستهدف التأثير في اقتناء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلي كان أم وطني، وهو ما يلاحظ غيابه في العالم العربي وإن وجد فإن مظاهره بعيد عن التعبئة تتراوح بين الفتور والعزوف؛ وذلك راجع لجملة الأسباب المرتبطة باختلالات بنية الحياة السياسية، على رأسها هشاشة المعارضة وضعف الظاهرة الحزبية.

تلخص الأحزاب أكثر من أي شيء آخر طبيعة الحياة السياسية فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يمكن فهم التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة فيه وأساليب العمل السياسي، وكيفية أداء الوظائف

المختلفة للنظم السياسية⁽²³⁾، غير أن نشأة الأحزاب وتنامي دورها واجه عقبات عديدة على مستويات مختلفة في البلاد العربية نظرًا لخضوع هذه الأخيرة طويلاً للسيطرة الاستعمارية ثم تسلط دولة الاستقلال⁽²⁴⁾.

وعلى الرغم من أن دولا عربية عديدة تأخذ حالياً بالتعدد الحزبي إلا أن ضعف وهشاشة النظام الحزبي التعددي في معظم الحالات هو صفة عامة لها، فالغالبية العظمى من الأحزاب السياسية المشروعة في دول مثل مصر والأردن واليمن وموريتانيا والجزائر وتونس هي أحزاب صغيرة تتسم بضعف قواعدها الجماهيرية أي أنها أحزاب بلا جماهير حيث تتمركز في دوائر اجتماعية وجغرافية ضيقة وهي في الغالب أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج مما يجعلها على هامش الحياة السياسية وهو ما يظهر بوضوح خلال الاستحقاقات الانتخابية، كما يعاني النظام الحزبي في دول عربية عديدة من التشرذم السياسي والفكري الذي يأتي في جانب منه كنتيجة للانشقاقات الحزبية الداخلية بسبب التنافس على رئاسة الحزب أو على مناصب قيادية فيه وبسبب استثمار النظام في هذه الأزمات، كما نجد النظام الحزبي التعددي في معظم الدول العربية يعاني حالة واضحة من عدم التوازن حيث يوجد حزب كبير يستفيد من إمكانات الدولة ويستمد قوته من تزعم "رئيس الدولة" له وفي المقابل توجد أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفاعلية⁽²⁵⁾.

إذن ورغم وجود معارضات عربية عديدة إلا أن إحدى أوجه التخلف السياسي في الواقع العربي أنه لا وجود لمعارضة فعالة وقوية ومستقلة وصادقة بشكل موسع، وتلك الموجودة ورغم اختلاف مناهلها وبرامجها السياسية تحتوي على ذات المطالب المتعلقة بتطبيق الديمقراطية وتداول السلطة ووقف توريث الحكم ومكافحة الفساد وإلغاء القوانين الاستثنائية والسعي لصياغة دستور ديمقراطي يضمن حقوق وحرية المواطنين، غير أنه وبسبب غياب تداول السلطة في المجتمعات العربية أصبح من المألوف وجود ما يمكن أن نسميه المعارضة الدائمة وما طرحه من أشكال ديمقراطية داخل كياناتها قبل كيان الدولة، ويمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية في الدول العربية أضعف من أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية ولذلك فإن التعددية الحزبية في هذه الدول هي أقرب إلى نظام

الحزب المهيمن أو المسيطر منها إلى التعدد الحزبي الحقيقي أي هي في الغالب تعددية شكلية وليست حقيقية .

إن غلق المجال السياسي أدى إلى وجود معارضة راديكالية تستخدم العنف نتيجة الاستبداد وما يمنحه من تضيق الحريات والحرمان من المشاركة السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى بات ملاحظا اليوم أن الكثير من قوى المعارضة العربية لم تجد لها فضاء تستطيع من خلاله أن تعرض برامجها إلا خارج بلدانها حيث اتخذت من الدول الغربية مراكز لمواجهة النخب الحاكمة في بلدانها تحت رعاية الغرب ما جعلها عرضة للوصف بالولاء والتبعية للخارج، ما يدفع للتساؤل حول صدقية هذه المعارضة ومدى قدرتها على إحداث التغيير وعليه يمكن الحديث عن أزمة ثقة تعانيها المعارضة العربية فالشعوب العربية لم تعد تثق بقدرة المعارضة على التغيير وهو ما يقف وراء العزوف الانتخابي واللامبالاة .

هكذا يمكن تفسير تأخر الديمقراطية في بعض الاقطار العربية ليس بعدم جدية الأنظمة السياسية أو عدم نضج العملية السياسية فيها فحسب بل أيضا لضعف تأثير المعارضة وتشتت تنظيماتها وانصراف الناس عنها إلى انشغال بجهادهم اليومي في سبيل ما أمكن من حياة كريمة.

7. أزمة الدساتير وقوة السلطة التنفيذية

الدستور هو القانون الأعلى في الدولة وهو ذو أهمية بالغة؛ إنه أصل التشريعات الوطنية ومنطلق كل النصوص القانونية وهو الوثيقة المرجعية المحددة لشكل الدولة وتنظيم مؤسسات الحكم فيها، في معظم الدول تحال إلى الدستور "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم"⁽²⁶⁾، كما يمكن اعتبار مبدأ الدستورية مرتبطا بدولة القانون؛ حيث مجال الحقوق الخاصة محمي ضد سلطة الدولة المطلقة ولو كانت شرعية، ولن تكون تلك الحماية ممكنة إلا في ظل هيكل السلطة السياسية بشكل قائم على توزيع فعلي للسلطة، كما تعني "الدستورية" أيضا إيمان الفاعلين السياسيين بأن قواعد اللعبة السياسية المعبر عنها في الدستور جديرة بالاحترام وهي أكثر أهمية من المصالح والمكاسب التي يمكن لأي فريق سياسي تحقيقها.

ويبرز مأزق الحياة الدستورية من خلال عدم رشادة ووضوح القواعد القانونية والدستورية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة فهو من بين الموانع التي حالت دون تحقيق النقلة الديمقراطية في البلاد العربية حيث تتعدد مظاهر التأزم في ما يخص الحياة الدستورية، فهناك الكثير من النقائص التي يمكن لها أن تعرقل تنظيمات المجتمع المدني والأداء الديمقراطي من هذه الناحية سواء فيما يتعلق بغياب الدساتير كلية في بعض البلدان العربية "كالسعودية" و"الجمهورية" سابقا أو تأخر إصدارها في دول أخرى أو حتى بالنسبة للتناقضات الموجودة في مضامينها، وهذا يعني أن هناك نقصا في الخبرة الدستورية للدول العربية حيث يعرقل هذا النقص فكرة الانتقال بطريقة ديمقراطية إلى تجسيد الحكم الرشيد وتحقيق التنمية السياسية.

ورغم أن الدستور هو القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فإنه في العالم العربي ليس الا مجموعة من النصوص والأحكام المستوردة والمنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، فما هي بذلك الا تعبير عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحيان مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها حيث لم يكن المراد "بالدساتير أن تكون وسيلة تساعد النظام على التعاطي مع مشاكله الموضوعية؛ بل يراد بها أن تكون واجهة يختبئ خلفها الحكام المعادون لمبدأ الدستورية"⁽²⁷⁾، ومن ثم فكثيرا ما تم إيقاف العمل به أو استبدل بغيره فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه عند تعامل أجهزة الدولة مع المواطنين، وعند هذا الحد نشير الى وجود الكثير من الشواهد التي تؤكد أن تجربة تبني المواثيق الدستورية في الاقطار العربية لم تسهم كثيرا في ترسيخ مبدأ الدستورية كأحد أهم مرتكزات الحكم الديمقراطي بل عملت فقط على إيجاد أرضية لشرعنة السلطة القائمة ولو بصورة شكلية .

من مظاهر عدم ترسيخ مبدأ الدستورية في المنطقة نجد ميل الدساتير لتعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى على الرغم من أن بعض مواد هذه الدساتير قد تظهر حالة من التوازن بين السلطات إلا أن واقع الحال يوضح سيطرة السلطة التنفيذية -التي هي في الأساس سلطة الحاكم أو رئيس الدولة وامتداداته- على السلطة التشريعية⁽²⁸⁾، بينما من بين المبادئ الأساسية التي تحرص الدول الديمقراطية على تضمينها في الدساتير نجد مبدأ الفصل بين السلطات بشكل يضمن توزيع متوازن للصلاحيات والآليات الرقابية التي تمنع تفرد أو

هيمنة سلطة على أخرى، هكذا نجد أن الالساتير العربية فى معظمها اتجهت نحو تضخيم الولة التنفيذية وتعزيز هيمنتها على باقى المؤسسات "لعتبر هذه الالساتير عن خلل واضح فى إارة العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة مع تركيز خاص على الولة فى إدارة العملية السياسية" وتتجلى بوضوح هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية الالستوريا من خلال الالستور الأولى فى الاختصاص التشريعى للبرلمان بشكل مبالغ، زيادة على تحكمها فى الكثير من الآليات التى تضعف الولة الرقابى له وتفقد صفه السلطة الفعلية الموازية أو القادرة على كبح سيطرة التنفيذ وهو من أبرز معوقات الاليمقراطية فى شقها القانونى والمؤسساتى .

كما تبرز معضلة الولة الالساتير العربية فى تعطيل الالستور الاليمقراطى من خلال ما يمكن وصفه "بمحنة الالستور العربى" وهو تعبير واضح على قدرة الأنظمة الالستوية فى البلاد العربية على إعادة إنتاج نفسها وتغيير شرعيتها بأشكال مختلفة، فاعتماد الالستور فى معظم البلاد العربية لم يكن هدفه الالستور الممارسة الاليمقراطية بدم الحكم الالستورى بل كانت غايةه إعادة إنتاج الالستوية بوجه الاليمقراطى⁽²⁹⁾ .

8. خاتمة:

مع نهايات العام 2010 برز إيمان الشعوب العربية أن حجر الزاوية فى البناء الاليمقراطى هو فى القضاء على اسباب الفساد من خلال تفكيك الالستوية بأشكالها ومنه جاءت الالستورات الى النضال من أجل الاطاحة بالأنظمة الفاسدة، لقد أعلنت هذه الشعوب رغبتها فى الحياة مثلما تنعم به بقية المجتمعات العالمية المستقرة الا أن هذا الحراك السياسى النابع من صميم قناعات الامة لم يؤت أكله مثلما أريد له عند بداياته، فقد جاء هذا الحراك بعد ضغوط الاختناق السياسى الحاد الذى استبد طويلا بالمجتمع تحت وطأة السياسات الالستوية، وقد شكل احتجاج المجتمع العربى ونضاله من أجل التغير بداية لمرحلة تاريخية جديدة توازى فى أهميتها المرحلة التكوينية التى عاشتها الامة مع بداية بناء الولة القطرية المستقلة .

هنا يمكن القول أن الاليمقراطية ستظل بمفهومها السياسى منقوصة إذا ما تمت بمعزل عن تعزيز مضمونها الاجتماعى، فما تعيشه الامة من اضطراب سياسى واجتماعى وتعثر اقتصادى ما هو الا نتيجة منطقية لما سبق من حكم الالستوت وتذبذب المرحلة الانتقالية؛

وتكمن خطورة المرحلة في عدم القدرة على تجاوز الهشاشة السياسية وخلق نخب جديدة وضمن دساتير ديمقراطية لها ان توصل هذه النخب الى سدة الحكم بكل شفافية. ان لم يتم تجاوز ذلك سنكون حتما امام نتائج عكسية تضعف تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية وما ينجم عنه من تفاوتات ستقود بدورها إلى تحكم الفئات القوية اقتصاديا في الحياة السياسية. هكذا نشير أنه لا يمكن للتحوّل الديمقراطي أن يتم وأن يحقق أهدافه دون وجود قيادة سياسية مستنيرة ورشيّدة ، لقد بات لزاما أن تلعب النخب في الحالة العربية أدوارا ايجابية حيث تمثل النخبة السياسية أهمية خاصة بالنسبة لجهود التنمية بعامة والتنمية السياسية بوجه خاص وفي قيادة جهود الآخرين ودفعها في هذا الاتجاه، وتكتسب النخبة السياسية أهميتها في هذا المجال باعتبارها المسؤول الأول عن تحديد وتوجيه وتنفيذ التغيرات البنائية والوظيفية والثقافية اللازمة لبناء الديمقراطية بالإضافة إلى مسؤولياتها عن تهيئة المناخ الاجتماعي والسياسي والفكري الملائم لتحقيق التغيرات على نحو رشيد يكفل الوصول إلى الأهداف المنشودة ويضمن استمرار ديناميات التغيير والتحديث وتعاضلها في المجتمع بوجه عام، ونظرا لأن النخبة السياسية تتمتع بمكانة مميزة داخل المجتمع ككل وتتقلد مواقع السلطة والتأثير في جميع مجالات الحياة فإن تأثيرها في عمليات التنمية والجهود الرامية إلى تحقيق الديمقراطية يعد حاسماً ولا يمكن إنكاره أو الإقلال من شأنه سواء كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً مباشراً أم غير مباشر.

9. الإحالة والتمهيش:

(1) وليد عبد الحي، "علاقة ملتبسة: الديمقراطية والسلام في النظام الدولي"، مركز الجزيرة

للدراستات الدوحة، 2013:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/09/2013919102537626407.html>

(2) FFP ; The Failed States Index 2013 :<http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable>

*حول نشأة الدولة الحديثة في العالم العربي نجد طرحان رئيسيان؛ يرى الأول أنها وجدت بفعل القوى الاستعمارية التي رسمت الحدود وصنعت المؤسسات بعد تقسيمها للمنطقة خدمة لمصالحها، بينما يرى الطرح الثاني أن جذور الدولة الحديثة سبقت مرحلة الاستعمار الأوروبي في المنطقة فقد عرفت دول عديدة باستقلاليتها من بينها الجزائر ومصر وتونس، ألا أن الطرحان لا يتعارضان فاستقلال الدولة -كمعيار كلاسيكي- ليس المعيار الوحيد لتشكيل الدولة الحديثة، فقد ظل الأنموذج العربي الحديث قاصرا لم يتمكن بسبب الاختلالات البنوية

وبسبب أزمات التنمية السياسية من محاكاة الأنموذج الحديث المتجسد في الِولة-الوطنية وما تحمله من صيغ المواطنة وثنائية الحق والقانون والادارة السلمية للصراع السياسي عن طريق الانتخابات النزيمية، وقد أطلق الباحثون عدة مفاهيم تعبر عن طبيعة الِولة العربية الحديثة، مثل: دول ما بعد الاستعمار والِولة الرخوية والِولة الربعية والتسلطية والتابعة والبيروقراطية (على سبيل المثال يمكن مراجعة اسهامات كل من: علي الكنز، خلدون النقيب، السيد ياسين، برهان غليون، عزمي بشارة، محمد جابر الأنصاري، عبد الاله بلقزيز، نزيه نصيف الايوبي...)

(3) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 2005، ص21.

(4) عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير والحراك الديمقراطي في الوطن العربي: جدلية العلاقة. المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، المجلد 2016، العدد 49-50، مارس 2016، ص11.

(5) عبد الاله بلقزيز، "دور الِولة في مواجهة النزاعات الاهلية"، في مجموعة باحثين، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص58.

(6) سفيان فوكة، أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي، 2016، ص188.

(7) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الِولة القطرية، مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص187.

(8) ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص171.

(9) محمد جابر الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص189.

(10) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص05 وما بعدها.

(11) عبد الله العروي، مفهوم الِولة، المركز الثقافي العربي، ط4، بيروت، لبنان، 1988، ص146.

(12) موريس ديفرجيه، في الدكتاتوريات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1977، ص57.

(13) Michel c. Hudson, Arab politics : the search for legitimacy , new haven , ct : Yale university press , 1977 , p.02

(14) سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ص412.

- (15) غسان سلامة، بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص ص 14-15.
- (16) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 426-427.
- (17) أسامة عبد الرحمن، النفط والقبيلة والعولمة، دار الفارس، بيروت، لبنان، 2000، ص 43.
- (18) سمير عبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 132.
- (19) خميس حزام ولي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 53-54.
- (20) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، (ترجمة بدر الرفاعي)، دار سيناء، القاهرة، مصر، 1990، ص 7.
- (21) صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي؛ منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 406، ديسمبر، 2012، ص 119.
- (22) انظر: نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري؛ 1962-1988، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002، ص 113 وما بعدها.
- (23) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة لاستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2004، ص 113.
- (24) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 99.
- (25) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 168-169.
- (26) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 131.
- (27) نثانان براون، دساتير من ورق: الدساتير العربية والسلطة السياسية، (ترجمة محمد نور فرحات)، إصدارات سطور جديدة، مصر، 2010، ص 46.
- (28) خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- (29) انظر: باسيل يوسف بجك وآخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 36.

10. قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتاب العربي الحديث أو المترجم:

- ابراش ابراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998.

- إبراىم حسنىن ءوفىق؁ النظم السىاسىة العربىة الاءجاهاء الءىةة فى ءراسها؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 2005.
- إبراىم سعء الءىن وآءرون؁ أزمة الديقمقراطىة فى الوطن العربى؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ ط2؁ بىروء؁ لىبان؁ 1987.
- أسامة عبء الرءمن؁ النفء والقبىلة والعولمة؁ ءار الفارس؁ بىروء؁ لىبان؁ 2000.
- الأنصارى محمد ءابىر؁ ءكوىن العرب السىاسى ومغزى الءولة القطرىة؁ مءءل إلى إعاءة فهم الواقع العربى؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 1995.
- بءء باسىل ءوسف وآءرون؁ الءسءور فى الوطن العربى عوامل الءباء وأسس الءغىىر؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 2006.
- براون ءئانان؁ ءساىئر من ورق: الءساىئر العربىة والسلاطة السىاسىة؁ (ءرءمة محمد نور فرءاء)؁ إصداراء سطور ءءىةة؁ مصر؁ 2010.
- بعىرى الىعازر؁ ضباط الءىش فى السىاسة والمءءمع العربى؁ (ءرءمة بءر الرفاعى)؁ ءار سىنا؁ القاهرة؁ مصر؁ 1990.
- ءماء مءءى؁ العسكرىون العرب وقضىة الوءة؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 1987.
- الءزرءى ءامر ءامل محمد؁ النظم السىاسىة الءىةة والسىاساء العامة-ءراسة معاصرة لاسءراىءىة إعارة السلاطة؁ ءار مءءلاوى؁ عمان؁ الأءرن؁ 2004.
- ءىفرءىة مورىس؁ فى الءكءاءورىة؁ منءشوراء عوىءاء؁ بىروء؁ لىبان؁ 1977.
- زمام نور الءىن؁ السلاطة الءاكمة والءىاراء الءءموىة بالمءءمع الءزائرى؁ 1962-1988؁ ءار الكءاب العربى؁ الءزائر؁ 2002.
- سلامة غسان؁ بءء فى الشرعىة الءسءورىة؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 1987.
- الصبىءى أءمء شكر؁ مسءقبل المءءمع المءنى فى الوطن العربى؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 2000.
- عبءلى سمىر؁ ءقافة الديقمقراطىة فى الءىاة السىاسىة لقباىل اللىمن؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 2007.
- العروى عبء الله؁ مفهوم الءولة؁ المركز الءقافى العربى؁ ط4؁ بىروء؁ لىبان؁ 1988.
- مءموعة باءءىن؁ النزاعاء الالهىة العربىة العوامل الءاخلىة والءارءىة؁ مركز ءراساء الوءة العربىة؁ بىروء؁ لىبان؁ 1997.

- ولي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
- Hudson Michel c., Arab politics: the search for legitimacy ، new haven , ct : Yale university press , 1977 .

ثانيا: المجالات والدوريات:

- فوكة سفيان، أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، ص ص 186-199، جانفي، 2016.
- زرنوقة صلاح سالم، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي؛ منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 406، ص119، ديسمبر، 2012،
- مرزوقي عمر، حرية الرأي والتعبير والحراك الديمقراطي في الوطن العربي: جدلية العلاقة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، المجلد 2016، العدد 49-50، ص ص 9-28، مارس، 2016.

ثالثا: المواقع الشبكية:

- *FFP; The Failed States Index 2013 :*
- <http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable> (consulté le 20/01/2017)
- وليد عبد الحي، "علاقة ملتبسة: الديمقراطية والسلام في النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (تاريخ الاطلاع 2019/03/30):
- <https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/09/2013919102537626407.html>
- *FFP; The Fragile States Index 2019 (consulté le 05/01/2020) :*
- <https://fundforpeace.org/2019/04/10/fragile-states-index-2019>